« نحو إطار تجريبى للمراجعين فى التعرف على أخطاء التقارير والقوائم المالية »

دكتور حسن عبدالحميد العطار
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

مشكلة البحث :

لقد دفع الافتقار إلى قاعدة معارف يعمل من خلالها المراجعين إلى البحث عن أطر مختلفة يعمل من خلالها المراجع . ولقد كانت البدايات الأولى لتلك الأطر تنصب على الجانب التجريدى من العلم باعتبار أن التفكير المنطقى يمكن أن يؤدى بنا إلى قواعد استرشادية يتم من خلالها تحديد ماينبغى على مدقق الحسابات أن يعمل من خلالها.

ويؤكد الباحث أهمية ارتباط تلك الأطر بالجوانب العملية للمراجعة والتى يمكن القول بأنها ينبغى أن تنصب على مايستنتجه المراجع من ملاحظات استرشادية تساهم فى تطوير الأطر النظرية للمراجعة ، ويتوقع الباحث أن تساهم تلك الفكرة فى زيادة فعالية المراجعة لخدمة أهداف مستخدمى التقارير والقوائم المالية .

وفى هذا البحث يحاول الباحث بناء إطار تجريبى للتعرف على أخطاء التقارير والقوائم المالية من خلال :

١- دورة عمليات التشغيل.
٢- هدف المراجعـــــة .

هـــدف البحث :

يتمثل هدف البحث فى إبراز جوانب مستحدثة لبناء هيكل للمراجعين فى التعرف على أخطاء التقارير والقوائم المالية من خلال البحث التجريبى الذى يعتمد على خبرة المراجعين المهنيين ومشوراتهم فى مجال عمليات التشغيل والهدف من اجراءات المراجعة والفحص.

فروض البحث :

يقوم البحث على فرض أساسى مؤداه أن الإطار التقليدى للمراجعين فى التعرف على أخطاء التقارير والقوائم المالية ينقصه الكثير من التفاصيل والإجراءات التى ينبغى أن تشكل قاعدة معارف يعمل من خلالها المراجع . وأن البحث التجريبى يمكن أن يساهم بفاعلية فى تطوير أطر المراجعة الخاصة باكتشاف أخطاء التقارير والقوائم المالية .

أهمية البحث :

تأتى أهمية البحث من خلال :

١- إبراز جوانب مستحدثة لدعم أطر المراجعة وتطويرها.

٢- الكشف عن طرق مستحدثة فى اختيار الإطار التقليدى للمراجعين فى التعرف على أخطاء التقارير والقوائم المالية .

٣- بناء إطار تجريبى للمراجعين فى التعرف على أخطاء التقارير والقوائم المالية من خلال الاستفادة من الخبرات المتراكمة للمهنيين فى هذا المجال.

محتويات البحث :

يحتوى هذا البحث على ثلاثة أجزاء هى :

الجزء الأول : ويشمل الإطار والخلفية النظرية للدراسة .

الجزء الثانى : ويتم فيه استعراض الدراسة الميدانية بمافيها التساؤلات المنطقية والإحصائية ووصف العينة وطريقة جمع البيانات وتفسير النتائج .

الجزء الثالث : ويحتوى على خلاصة البحث ونتائجه.

الجزء الأول : الإطار والخلفية النظرية للدراسة :

إن مهنة المحاسبة والمراجعة قد عانت فى توضيحها للنقاد السبب الذى من أجله قد تفشل القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها فى اكتشاف الغش والأخطاء ، وطوال السنوات الماضية كان هناك إصدارات رسمية عديدة صدرت لمحاولة توضيح مسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الغش.

وفى هذا الجزء فإن الباحث يحاول إجراء محاولة تجريبية مثل ما حاولت لجنة AICP's لتضيق الفجوة ، فجوة التوقعات بين مايتوقعه المستخدمون وبين متطلبات المعايير المهنية المتعارف عليها.

ولقد لقيت فجوة التوقعات اهتماماً ملحوظاً بدأ تقريباً فى عام ١٩٨٥ نتيجة اهتمام الكونجرس وتعيين لجنة قومية بواسطة عديد من المنظمات المحاسبية تشمل AICPA لبحث أو فحص أخطاء القوائم المالية والتقرير عنها.

وفى بداية عام ١٩٨٥م عقدت مؤسسة الطاقة واللجنة الفرعية لمراقبة التجارة والبحوث جلسات استماع خاصة بمهنة المحاسبة ولجنة تداول الأسهم والسندات وأنشطتها . وشكلت لجنة قومية لدراسة تقارير أخطاء القوائم المالية وإصدار توصياتها للتخلص أو للتقليل من حدوث هذه الأخطاء. وقد تم نشر التقرير النهائى فى أكتوبر ١٩٨٥م واحتوى التوصية التالية الوثيقة الصلة بمسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الغش والتقرير عنه[١].

---

(1) SAS: The Auditor's Responsibility To Detect And Report Errors And Irregularities Effective Date And Applicability, Original Pronouncement No. 53, April 1988, p.2.

إن مستويات المراجعة المتصلة بمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش يجب أن توضح ، وأن تكون واضحة ، وتوضح إلتزاماً إيجابياً لاكتشاف الغش بلغة واضحة لايعتريها الشك ولاتتسم بالدفاع.

إن أحد مسئوليات المراجع هى أن عليه تخطيط اجراءات فحصه للبحث عن الأخطاء والتزوير التى يمكن أن يكون لهما أثر ملموس على القوائم المالية . وعليه أن يبذل العناية المهنية الواجبة والدقة المناسبة فى إدارة هذا الفحص أو عملية المراجعة .

ويقصد بلفظ المسئولية أنه ينبغى على مراجع الحسابات أن يصمم فحصه ليوفر التأكيد المعقول لاكتشاف الأخطاء والتزوير التى تعتبر أساسية أو هامة وتؤثر فى إعداد القوائم المالية .

وفى ضوء ماسبق ينبغى على المراجع :

١- أن يبذل العناية المهنية الواجبة فى التخطيط، والأداء، وتقويم نتائج اجراءات المراجعة .

٢- إن يصمم اجراءاته المهنية بشكل يعمل على تحقيق التأكد المعقول بأن الأخطاء ستكتشف.

كذلك ينبغى على المراجع أن يدرك أهمية خطر المراجعة أثناء عملية التخطيط لعملية المراجعة ، وعلى ذلك عليه أن يقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث قوتها وضعفها لما لها من أثر على اختيار العينات اللازمة لعملية المراجعة وبالتالى أثرها على مصداقية إعداد القوائم المالية ومراجعتها . وينبغى أخذ العوامل التالية فى الاعتبار :

١- أشكال الإدارة : مثلاً موقف أو نظرة الإدارة تجاه القوائم المالية .

٢- أشكال أو أنماط التشغيل والصناعة ، مثلاً ربحية المنشأة أو الوحدة وعلاقتها بالمنشآت المماثلة فى الصناعة ، وهل هو كاف أم غير كاف.

٣- أشكال العمالة ، دائمة أو موسمية .

٤- الحجم : أشكال الملكية للمنشأة محل المراجعة .

وينبغى على المراجع أن يقيم المخاطر ، وذلك باستعراض المعلومات التى حصل عليها عن عوامل المخاطر وهيكل نظام الرقابة الداخلية وهناك عوامل ينبغى أخذها فى الحسبان مثل :

١- الظروف المعروفة التى قد تشير إلى ميل الإدارة نحو تشويه أو تحريف أو تزوير القوائم المالية .

٢- المؤشرات على أن الإدارة قد فشلت فى إقامة سياسات أو اجراءات محاسبية سليمة .

٣- ظروف ضعف أوجه الرقابة على الأنشطة الحرجة أو الخطيرة .

٤- مؤشرات نقص أو ضعف الرقابة على تشغيل الحاسب الآلى.

٥- مؤشرات على أن الإدارة لم تطور أو لم تنقل سياسات واجراءات ملائمة لسلامة المعلومات أو الأصول.

إن عوامل مثل العوامل الآتية قد تؤثر على اعتبارات مراجع الحسابات عند فحص خطر المراجعة على مستوى رصيد الحساب أو مجموعة المعاملات:-

١- تعقد أو إثارة الخلاف حول قضايا المحاسبة تؤثر على الرصيد أو فئة المعاملات.

٢- طبيعة وسبب وكمية المعلومات الغير صحيحة تؤثر على الرصيد أو فئة العاملات فى المراجعات السابقة .

٣- قابلية الأصول المعرضة للاختلاس.

٤- مدى الحكم المتضمن تحديد مجموع أو أرصدة أو حجم البيانات المعروضة.

وعليه ينبغى على المراجع أن يتعرف على الصفقات الخاصة والمتعلقة بالإدارة العليا، وعليه أن يؤكد على المعاملات الخارجية ويراجع بالتفصيل القيود المحاسبية الرئيسية التى أعدت أو التى وافقت عليها الإدارة العليا. وعلى المراجع أن يأخذ فى الاعتبار ما إذا كانت السياسات المحاسبية مناسبة فى مثل هذه الظروف أو يساء استخدامها لتشويه رقم الربح أو المركز المالى للمنظمة .

ونظراً لأهمية البحث عن الأخطاء والغش والتزوير فقد أصدرت لجنة SAS الإصدار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٨ والذى يتضمن فى محتوياته وثيقة استبيان يمكن أن تساعد المراجع فى تقييم خطر المراجعة[١] . ولا يعنى مؤشر ما فيما يتضمنه الاستبيان أن أخطاء أو مخالفات تزوير قد حدثت بل يمكن القول أن ذلك يوضح وجود علامة تحذير تشير إلى الخطر المتزايد فى منطقة أو دائره المراجعة المتأثره . وينبغى مراجعة الاستبيان وفقاً لحجم الشركة وتعقد نشاطها[٢].

ويحاول الباحث المساعدة على فهم أفضل ، وكذلك الوصول إلى هيكل مناسب لاكتشاف وتصنيف أخطاء القوائم المالية . وكذلك يحاول الباحث تجريبياً الوصول إلى هيكل ومحتوى لإكتشاف وتصنيف أخطاء التقارير

---

(1) Ibid., p. 6-10.

(٢) يتضمن ملحق البحث الاستبيان المعد بواسطة SAS في الإصدار رقم ٥٣ .

والقوائم المالية من خلال الاستعانة بالمراجعين ذوى الخبرة بواسطة مايعرف بدورة العمليات و/أو أهداف المراجعة . واختبار ما إذا كانت هناك اختلافات مرتبطة بالخبرة فى تنظيم قواعد معرفة المراجعين . كما يساهم التنظيم الفعال لهذه الأخطاء فى إجراء مراجعة أفضل وإصدار حكم عن الأداء وتقديم توصيه معززة بالدراسة لتطوير هياكل التصنيف بشكل عام.

إن مدخل دورة العمليات يعتبر مدخلاً أساسياً ومفيد فى التصنيف المستهدف لأنه يفى باحكام ربط الحسابات والعمليات وتجميع اختبارات المراجعة . وكشف الأخطاء فى نفس نطاق المراجعة[1]. فى حين أن هناك تعارض وتضارب فى الهيكل ومحتوى الدورات وهذه الاختلافات ترتبط أساساً بعدد المعالجات وعدد الصفقات التى تحدث فى كل دورة .

إن طبيعة القواعد الأخرى فى التصنيف يمكن أن تكون أكثر تعقيداً وذلك لأن اختبارات المراجعة المختلفة تتصل بأهداف المراجعة المختلفة ، كما أن معظم مصادر المعلومات ودلائل المراجعة توحى أن تخطيط المراجعة الفعال يتطلب أيضاً تصنيف القوائم المالية بالاتصال بأهداف المراجعة من خلال كل دورة للعمليات ، حيث أن الحقيقة العملية لكل مصدر معلومات وإيجاد دليل للمراجعة يكون ضرورياً للتحول أو الإضافة عن التصنيف الموجود فى إصدارات لجنة SAS والذى يدل على أن هناك اختلاف أو عدم كفاية فى الاتفاق الجماعى فى الرأى للقيام بمهمة وضع معايير للتصنيف .

---

(1) Coackley, J., And J. Locbbecke, "The Expectation Of Accounting Errors In Medium-Zized Manufacturing Firms, Advances In Accounting 2, 1985, pp.199-246.

الجزء الثانى : الدراسة الميدانية :

لتحقيق أهداف البحث وجه الاهتمام إلى أربعة أسئلة بحثية ، وهذه الأسئلة والتوقعات تم بنائها على الأبحاث السابقة فى هذا المجال ، وهى كما يلى :-

السؤال الأول :

كيف ينظم المراجعون ذوي الخبرة أخطاء التقرير المالى عندما يطلب منهم تصنيفها بواسطة دورة العمليات وبواسطة هدف المراجعة ؟

بالإضافة إلى تحديد هيكل تصنيف المراجعين - صممت هذه الدراسة للإجابة على أسئلة معينة عن محتوى تصنيفات المراجعين ، على سبيل المثال يوجد اختلاف / تعارض فى الأدب المحاسبى على ما إذا كانت الأخطاء غير التراكمية تكون جزء من فئة استقلال الفترات المالية مثل (مشتريات الفترة الحالية على الحساب تم تسجيلها فى الفترة التالية) ، (عدم تسجيل المشتريات على الحسابات) كلاهما كان ينتمى لنفس الفئة من التصنيف.

هذه الدراسة توفر دليلاً تجريبياً للمساعدة فى حل الخلافات فى الأحكام التى كانت مبنية سابقاً على الافتراضات.

السؤال الثانى :

عندما لايحدد بعد تنظيمى ، هل من المرجح أن يصنف المراجعون ذوى الخبرة على أساس دورة العمليات أم هدف المراجعة ؟

للإجابة على هذا السؤال طلب من المراجعين أن يصنفوا الأخطاء بحرية

إلى مجموعات بدون تحديد أى بُعد سيستخدمونه . فبينما تشير الكتابات السابقة إلى وجود كل من البعدين ، فإنها لاتوفر أساساً للتنبؤ بأى من الأبعاد سيخطر على الذهن عندما لايذكر أى بعد بوضوح .

السؤال الثالث :

كيف تتطور تصنيفات المراجعين بواسطة دورة العمليات وهدف المراجعة مع الخبرة ؟

تقترح نتائج ليبى وفريدريك (١٩٩٠)[١] أن المراجعين ذوى الخبرة (أى كل من المديرين والمساعدين) لهم بعد « لدورة العمليات » أكثر تحديدا فى هياكل معرفتهم من الأفراد قليلى الخبرة من الطلاب. ولكن اختبارهم كان غير مباشر (أى مبيناً على التأثير التفاضلى لحافز ما على الافتراضات المولدة) ومرتبط فقط بدوره واحدة للعملية فقط. وتوفر الدراسة الحالية اختبارات أكثر مباشرة لتطور تصنيفات دورة العمليات مع الخبرة . وتستخدم مجموعة أوسع من التصنيفات فى هذه التجربة .

وبالإضافة إلى ذلك أوضحت الدراسات النفسية أنه بحصول الأفراد على الخبرة فإنهم يكونون قادرين على تصنيف البنود على أبعاد متعددة (مثلاً ألبا وهتشنون ١٩٨٧)[٢].

وقد اقترح ليبى وفريدريك أنه بالإضافة إلى القدرة على تنظيم الأخطاء

---

(1) Libby , R. And D. Frederick, " Experience And The Ability To Explain Audit Findings" , Journal Of Accounting Research 28, 1990, pp.348-367.

(2) Alba, J., And J. Hutchinson, " Dimensions Of Cunsumer Expertise", Journal Of Consumer Research B., 1987, pp.411-454.

بواسطة دورة العملية فإن المحاسبين ذوى الخبرة لهم بعد « لهدف المراجعة » أكثر تحديدا فى هيكل معرفتهم بينما المراجعون قليلوا الخبرة ليس لهم مثل هذا البعد ، ولكن تصميم ليبى وفريدريك لم يمكنهم من اختبار هذا الاقتراح .

وفى مهمة للتنبؤ الشرطى افترض (Tubbs ١٩٩٢)[١] أن العلاقات السببية تصبح أكثر بروزا فى الهيكل المعرفى مع زيادة الخبرة . وكان يرى أن « هدف المراجعة » مرتبط بالتفكير السببى ووجد أن المراجعين عندما يكتسبون الخبرة . فإن أهداف المراجعة تصبح أكثر وضوحا بالنسبة لهم . وهذا الاكتشاف يبدو متفقاً مع اقتراح ليبى وفريدريك ١٩٩٠ ويختبر هنا بشكل أكثر مباشرة .

ولأن المراجعين يؤدون اختبارات المراجعة من خلال دورات العمليات فى مراحل مبكرة من عملهم ، حتى المراجعون تحت التمرين يتعرضون لأنظمة المحاسبة والدورات المختلفة . وهذا التعرض ينبغى أن يؤدى إلى تطور مبكر لهيكل دورة العمليات. ولكن معظم العمل الذى يتعرض لأهداف المراجعة يحدث فى عملية تخطيط المراجعة والذى يؤديه المراجعون الأول والمديرين (انظر بونر وبتجتون فى ١٩٩١)[٢]. . ونتيجة لذلك تقترح هذه الدراسة أن بُعد هدف المراجعة يتطور متأخراً عن بعد دورة العملية وأن تصنيف المراجعين المساعدين بواسطة هدف المراجعة لن يكون فى مثل تطور تصنيفهم بواسطة دورة العملية. ولأن الأفراد قليلى الخبرة من الطلاب لم يكن لهم أى خبرة فى المراجعة فإن

---

(1) Tubbs, R. " The Effect Of Experience On The Auditor's Organizationa and Amount Of Knowledge", The Accounting Review, 67, 1992, pp.783-801.

(2) Bonner, S., And N. Pennington", Cognitive Processes And Knowledge As Determinants Of Auditor Expertise", Journal Of Accounting Literature 10, 1991, pp.1-50.

تصنيفاتهم بواسطة دورة العملية وهدف المراجعة لايتوقع أن تكون فى تطور الأفراد الذين لهم خبرة فى المراجعة .

السؤال الرابع :

هل تصنيفات المراجعين ذوى الخبرة مبنية على « هيكل عميق » بينما تصنيفات قليلى الخبرة مبنية على « هيكل سطحى » ؟

الهيكل العميق يشير إلى التصنيفات المبنية على مبادئ أو اجراءآت ، بينما الهيكل السطحى يشير إلى الملامح الحرفية (مثلا Chi et al., 1981)[1]. وفى الواقع فإن بيدارد وشاى (١٩٩٣)[2]. يقترحون بشكل خاص الحاجة إلى دراسة تختبر مباشرة الاختلاف بين تنظيم المراجعين ذوى الخبرة وقليلى الخبرة لأخطاء التقرير المالى فى الهيكل العميق مقارنا بالهيكل السطحى. والتنظيمات بواسطة دورة العمليات وبواسطة هدف المراجعة نمطان من الهيكل العميق. وتعتبر دورة العمليات عنصرا من الهيكل العميق لأنها تمثل قسما أساسياً من اجراءات المراجعة وتمثل غالبا أنظمة فرعية مستقلة فى أنظمة المحاسبة . وبالمثل فحيث أن أهداف المراجعة تعتبر هى الأهداف الرئيسية ومبادئ التنظيم من اختبارات المراجعة ، فإنها تعتبر أيضاً عنصرا من الهيكل العميق. ولذلك فإن المراجعين ذوى الخبرة يتوقع أن يكونوا قادرين على تصنيف أخطاء التقرير المالى بناء على كل من هذين البعدين.

---

(1) Chi, M., P. Feltovich, And R. Glaser, "Categorization And Representation Of Physics Problems By Experts And Novices", Cognitive Science 5, 1981, Pp.121-152.

(2) Bedard, J., And M. Chi., " Expertise In Auditing", A Journal Of Practice And Theory, Supplement, 1993.

ما الذى سيستخدمه المراجعون قليلوا الخبرة لتصنيف هذه الأخطاء؟ تقترح الكتابات النفسية (مثلا Chi et al., 1981) والأدب المراجعى (مثلا ليبى وفريدريك ١٩٩٠ ، وبيدارد وشاى ١٩٩٣) أنه إذا لم يمكن لديهم معرفة بالمبادئ والبعد الذى سيطلب منهم تنظيم الأخطاء عليه (أى الهيكل العميق) فإن المراجعين قليلى الخبرة سيعتمدون على الملامح « السطحية » لأداء المهمة، وفي هذه الدراسة فإن تصنيفاً مبنياً علي الملامح «السطحية » سيصنف كل الأخطاء ذات الصياغة المتشابهة معا بغض النظر عن معناها.

أسلوب الدراسة الميدانية :

المشاركون فى التجربة :

٥١ مدير مراجعة بمتوسط خمس سنوات من الخبرة على الأقل فى المراجعة .

٤٣ مراجعين مساعدين بمتوسط سنة من الخبرة على الأقل فى المراجعة .

٤١ طالب ليس لديهم أى خبرة فى مجال المراجعة.

١٣٥

وقد اختيرت هذه المستويات الثلاثة للأسباب التالية :

١- تحديد ما إذا كانت معظم التغييرات الهامة قد نتجت عن عدم امتلاك بعض المشاركين لأى خبرة .

٢- تحديد أثر امتلاك الخبرة على نطاق واسع .

٣- تقدير آثار نقصان هامش الخبرة فى عملية التصنيف.

وقد تم اختيار مديرو المراجعة والمراجعين المساعدين بواسطة مكاتب مختلفة لشركة واحدة . وذلك للتحكم بالنسبة للاختلافات فى أدلة المراجعة . وقد كان المشاركين غير ذوى الخبرة طلاب فى كلية التجارة فى الفرقة الرابعة . وقد تم تخصيص المشاركين عشوائياً لحالة واحدة فقط من ظروف المعالجة الثلاثة المذكورة فى الجزء الخاص بالإجراءات. وقد قام ١٠ من مديرى المراجعة بالتصنيف على أساس دورة العمليات ، و ٢١ على أساس هدف المراجعة ، و ٢٠ بواسطة التصنيف الحر (أساس آخر) . وقام ١١ من مساعدى المراجعين

بالتصنيف على أساس دورة العمليات ، ١٢ على أساس هدف المراجعة و ٢٠ على أساس التصنيف الحر. وقام ١١ طالب التصنيف على أساس دورة العمليات ، و ١٠ على أساس هدف المراجعة و ٢٠ على أساس التصنيف الحر.

وقد كان الغرض هو محاولة البحث عن إطر لاكتشاف وتصنيف أخطاء القوائم المالية التى وجدت خلال مراجعة الشركات الصناعية متوسطة الحجم بالاستعانة بمراجع المراجعة ، وكتب محاسبة الشركات ، والأبحاث فى هذا المجال من المراجعة وقد تم الاستعانة أيضاً بـ ٢٦ من المراجعين (ليس منهم أحد ممن يمكنه القيام بمهمة عمل التصنيف المكتمل) وذلك بمتوسط خبرة ٥ سنوات فى مجال المراجعة . وقد خصص المراجعين عشوائياً إلى واحدة من مجموعتين كل منهم ١٣ فرد ليتم تصنيف الأخطاء على أساس دورة العمليات وآخرون يقومون بالتصنيف على أساس هدف المراجعة هؤلاء المراجعين أطلق عليهم اجراءآت ما قبل التجربة وتم وضع النتائج فى الجدول رقم (١).

وقد كونت القوائم الناتجة الأساس لاختبار مجموعة عمل من ٣٥ خطأ من أخطاء القوائم المالية التى تتضمنها القائمة الابتدائية للأخطاء المحتملة . وقد كانت الأخطاء المختارة والموضوعة فى مهام التصنيف كالتالى :-

١- تلك الأخطاء التى يتذكرها معظم المراجعين.

٢- تلك الأخطاء التى يمكن تذكرها كأمثلة لكل من التصنيف على أساس دورة العمليات والتصنيف على أساس هدف المراجعة .

فعلى سبيل المثال فإن خطأ تسجيل مبيعات الفترة التالية والتى تم تحصيلها فى الفترة الحالية ، هذا الخطأ تم اختياره ضمن أخطاء مهمة التصنيف لأنها سجلت ضمن دورة العمليات كملحقات تؤثر على الدخل

والمتحصلات بينما أخذ فى الاعتبار استقلال الفترات المالية ضمن هدف المراجعة . وقد تم الوصول إلى ٣٢ خطأ من ٣٥ خطأ المستخدمة فى مهمة التصنيف بهذه الطريقة . ولقد لوحظ أنه لم يكن لكل التصنيفات قبل التجربة أخطاء كافية موضوعة فى القائمة لكى تقابل كل دورة للعمليات أو كل التصنيفات على أساس أهداف المراجعة الخمس المذكورة ، ونتيجة لذلك كان يجب وضع ثلاثة أخطاء .. لايتم إعادة تسميتها» عن طريق المشاركين وينبغى أن تشتمل فى مهمة الفرز تلك الأخطاء الثلاث والتى قد نسبت إلى تصنيف هدف المراجعة كالتالى :-

* عدم تسجيل العمليات غير الصحيحة مثل مدفوعات على الحساب سجلت وكأنها لم تحدث مشتريات واجبة الدفع.
* مدفوعات سداد الديون : سجلت فى الدفاتر ولكنها لم تنفذ.
* الاستثمارات الوهمية فى السندات المالية والمسجلة فى الدفاتر.

وقد تم طباعة كل من ٣٥ خطأ بشكل منفصل على بطاقات ، وكذلك عناوين التصنيفات قبل التجربة لكل من البعدين كما ذكر فى جدول (١) . وقد وضعت أخطاء القوائم المالية بترتيب دورة العمليات قبل التجربة فى جدول (٢) ، وبترتيب أهداف المراجعة قبل التجربة فى جدول (٣) . ويلاحظ أن القوائم قبل التجربة تم تقديمها فقط لتشير إلى الطريقة التى طورت بها عمليات اكتشاف وتصنيف الأخطاء.

الإجراءات العملية للبحث :

كانت هناك ثلاث معالجات اختيارية لكل من الثلاث مستويات خبرة تقوم على :

١- دورة العمليات.

٢- هدف المراجعة .

٣- أسلوب حـــر .

وفى كل من شروط المعالجة الثلاثة ، قدم لكل مشترك مظروف كبير يحتوى على التعليمات و ٣٥ بطاقة مقدمه بترتيب عشوائى ومجموعة من الأظرف الصغيرة التى تتناسب مع حجم البطاقات . وقد أخبر الجميع أن كل بطاقة مطبوع عليها أن مهمتهم تصنيف البطاقات إلى مجموعتين أو أكثر، وكان الأساس الذى طلب منهم هو التصنيف كالتالى :-

١- طلب من مجموعة دورة العمليات تصنيف البطاقات إلى أكثر من مجموعتين بحيث تكون كل مجموعة مكونة من حالات تتفق مع بعضها البعض على أساس دورة العمليات أو مجال المراجعة .

٢- طلب من مجموعة أهداف المراجعة تصنيف البطاقات بحيث تكون كل مجموعة مكونة من حالات أيضاً تتفق مع بعضها البعض.

وبعد تصنيف البطاقات إلى مجموعات أخبر الجميع فى كل المجموعات أن يضعوا كل مجموعة فى مظروف مستقل وأن يسجلوا عليه عنواناً قصيراً على خارج المظروف وبمجرد الانتهاء من العملية تم إدخال الأظرف الصغيرة وصفحة التعليمات فى المظروف الكبير واستلمها الباحث.

وقد قام الباحث بتحويل بيانات التصنيف لكل عضو مشارك إلى قالب يشابه تماماً المصفوفة ، وقد تم اعتبار أن كل عملية تصنيف بطاقتان فى نفس المجموعة تقابل المقدار واحد صحيح ، وماعدا ذلك يأخذ المقدار صفر، ثم جمعت البيانات بعد ذلك لتكوين مصفوفة أكبر، قطرها الرئيسى يمثل مجمع للأفراد المتحدين فى الرأى والمعالجة .

وبالعودة إلى الأسئلة البحثية نجد أن سؤال البحث رقم (١) هو تحديد أى التصنيفات يستخدمها المراجعون ذوى الخبرة عندما يصنفون على أساس دورة العمليات وعلى أساس هدف المراجعة . وكما هو موجود فى جدول رقم (١) فإن تصنيفات المديرين المراجعين على أساس دورة العمليات تشابه تماماً تصنيف دورة العمليات قبل التجربة . ولكن عندما قام المديرون بالتصنيف على أساس دورة العمليات أضافوا صنفاً سابعاً هو الأراضى والتجهيزات والمعدات والعقارات المؤجرة إلى الأصناف الستة فى القائمة قبل التجربة .

وفى جدول رقم (٢) يمكن مقارنة تصنيف أخطاء مديرو المراجعة مع تصنيف ماقبل التجربة . ويلاحظ أن المديرين لديهم فئات منفصلة لأخطاء المبانى والتجهيزات (فئة ١٧) وأخطاء العقارات المؤجرة (فئة ٢٩) حيث أن الخطأ (فئة ١٧) يتضمن فئة الشراء ومايجب سداده ، الخطأ (فئة ٢٩) يتضمن فئة المديونية فى قائمة الأخطاء قبل التجربة . وفى الأصناف الستة الباقية كانت تصنيفات المديريين للأخطاء وبواسطة دورة العمليات نفس التصنيفات قبل التجربة مع استثنائيين فقط هما :-

١- أن الأخطاء رقم (١٦) (أسعار فواتير الشراء سجلت بأقل من الواقع) .

٢- أن الأخطاء رقم (٢٣) (تم توزيع الرواتب الإدارية بشكل غير مناسب على الإنتاج).

وعندما قام المديرون بتصنيف الأخطاء على أساس هدف المراجعة كان لهم متوسط ستة مجموعات من الأخطاء بينما كان للتصنيفات قبل التجربة خمسة مجموعات فقط. وبمقارنة التصنيفات قبل التجربة بتصنيفات المديرين فى جدول رقم (١) أتضح أنه على الرغم من أن هناك تشابه بين التصنيفيين فإن هناك اختلافات هامة . فقد وجد المديرون أثنين من الاصناف قبل التجربة

هما (العمليات الصحيحة فقط تسجل) ، (العمليات غير الصحيحة لاتسجل) صنفت بواسطة المديرين تحت فئة واحدة تشمل كل الأخطاء المسجلة بالإضافة إلى ذلك فإن التصنيف قبل التجربة (التبويب السليم) قد تم تقسيمه بواسطة المديرين إلى تصنيفين أحدهما يمثل تبويب داخل القوائم المالية وآخر بين القوائم المالية (قائمة الدخل والمركز المالى) كما ابتدع المديرون أيضاً صنفاً آخر إضافياً وهو (تسويات نهاية العام) .

ويقدم جدول (٣) قائمة من أخطاء التقرير المالى وبمقارنة تصنيفها قبل التجربة بتصنيف المديرين وجد أن المديريين قد صنفوا كل أخطاء « التسجيل فى الفترة المناسبة » الصنف (١) معاً باستثناء أنهم لم يعتبروا الزيادات الأخطاء ١٩ ، ٣١) على أنها أخطاء استقلال فترات مالية وبدلاً من ذلك أدخلوا الزيادات فى صنف مستقل وهو تسويات نهاية العام ، وقد اختلفت هذه النتيجة مع الكتابات المحاسبية السابقة والتى افترضت أن كل من أخطاء الزيادات واستقلال الفترات المالية تكون متضمنة فى فئة واحدة هى اخطاء التوقيت.

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات إلا أنه يتضح من الإجابة على سؤال البحث رقم (١) أن المديرين كانوا قادرين على أداء مهمة التصنيف على أى من الأساسين ، دورة العمليات أو هدف المراجعة .

ويمكن إيضاح الرؤية أكثر من ذلك عند مقارنة تصنيف مديرى المراجعة مع المراجعين المساعدين والطلاب عند الإجابة على أسئلة البحث رقم ٣ ، ٤ .

وقد كان سؤال البحث رقم (٢) عما إذا كان المراجعين ذوى الخبرة أقرب إلى أن يصنفوا على أساس دورة العمليات أم هدف المراجعة عندما

لايحدد بعد تنظيمى. وعندما يعطوا الفرصة للتصنيف على أى أساس يرغبونه. فإن مجموعة المديرين استخدموا متوسط ستة أصناف كانت هى نفس الأصناف التى استخدمها المديرين الذين صنفوا على أساس هدف المراجعة . وكان هناك بعض الاختلافات فى استجابات المديرين كأفراد. وللحصول على قياسات أفضل لمدى تشابه مصفوفة التصنيف الحر مع المصفوفة المجمعة على أساس هدف المراجعة تم حساب معاملات الارتباط بين المصفوفات ، ويعد معامل الارتباط مقياس للتوافق بين التصنيفات التى تتضمنها المصفوفات وقد وجد أن معامل الارتباط بين التصنيف الحر والتصنيف على أساس هدف المراجعة ٨٦ر وهو مؤشر على أن تصنيفات المديرين بواسطة التصنيف الحر وبواسطة هدف المراجعة على قدر كبير من التشابه . ومن جانب آخر فإن الارتباط بين تصنيف المديرين الحر وتصنيفهم على أساس دورة العمليات كان ٢٥ر فقط . ومن الواضح أنه عندما لايحدد بعد تنظيمى فإن المديرين قد اعتمدوا على هدف المراجعة وليس على دورة العمليات. ولايعنى ذلك أهمية الأساس الخاص بهدف المراجعة بالمقارنة بالأساس الخاص بدورة العمليات حيث سيتضح مدى أهمية كل منهما فيما بعد.

جدول رقم (١)

قائمة التصنيفات علي أساس دورة العمليات وهدف المراجعة تصنيفات ماقبل التجربة ، المديرين ، العاملين ، الطلاب.

دورة العمليات :

قبل التجربة	مديري المراجعة	المراجعين	الطلاب
١- الدخل والمتحصلات	١- الدخل والمتحصلات	١- الدخل والمتحصلات	١- سعر القطع المناسب وجزء من المشتريا
٢- المخزون	٢- المخزون	٢- المخزون والمشتريات	٢- المخزون
٣- المشتريات والقدرة على الدفع	٣- المشتريات والقدرة علي الدفع	٣- المدفوعات والقدرة علي الدفع	٣- التصريح بأكبر/أقل من الواقع ومسجا بأكثر/ أقل من الواقع
٤- جداول الرواتب	٤- جداول الرواتب	٤- جداول الرواتب	٤- جزء من جداول الرواتب.
٥- المديونية	٥- المديونية	٥- المديونية	٥- أخطاء الديون المسجلة .
٦- الاستثمارات	٦- الاستثمارات	٦- الاستثمارات	٦- الاستثمارات (جزء
	٧- الأراضي والمباني والمعدات المؤجرة .	٧- الأراضي والمباني والمعدات المؤجرة .	٧- التصنيف المناسب،

هدف المراجعة

قبل التجربة	مديري المراجعة	المراجعين	الطلاب
١- تسجيل العمليات في الفترة المناسبة	١- تسجيل العمليات في الفترة المناسبة	١- تسجيل العمليات في الفترة المناسبة	١- تسجيل العمليات في الفترة المناسبة
٢- تسجيل العمليات الصحيحة فقط	٢- تسجيل مناسب	٢- تسجيل مناسب	٢- التسجيل بأعلي أو أقل مايجب أو التصريح بأعلي أو أقل من الحقيقة
٣- التقسيم المناسب تحتاج	٣- التقسيم المناسب (كلها تحتاج إلي تقدير شخصي)	٣- التقسيم المناسب (البعض منها يحتاج إلي التقدير الشخصي)	٣- التقسيم المناسب (ليس كل البن إلي تقدير شخصي).
٤- التبويب المناسب	٤- التبويب المناسب من خلال القوائم المالية	٤- التبويب المناسب	٤- التبويب المناسب.
٥- عدم تسجيل العمليات غير السليمة	٥- التبويب المناسب بين القوائم المالية	٥- العمليات الوهمية لم يتم تسجيلها	٥- غير مسجلة بالدفاتر ، أو مسجلة أو زائدة ، أو متعلقات
	٦- تسويات نهاية العام مسجلة بالطريقة المناسبة	٦- العمليات الوهمية لايتم تسجيلها	٦- العمليات الوهمية لايتم تسجيلها

جدول رقم (٢)

التصنيف على أساس « دورة العمليات » .

رقم الخطأ	الخطأ	التصنيفات على أساس			
		قبل التجربة	المديرون	العاملون	الطلاب
١	مبيعات الفترة التالية وحسابات مدنية سجلت فى الفترة الحالية .	١	١	١	١
٢	البضائع المرتجعة بواسطة العملاء اعتبرت تحت الحساب.	١	١	٢	٣
٣	الديون المعدومة والمسموحات أقل مما يجب.	١	١	١	٣
٤	ايرادات أخرى سجلت كمبيعات.	١	١	١	٧
٥	المبيعات للعملاء سجلت أكثر من مرة .	١	١	١	٣
٦	المخزون المستلم فى الفترة التالية مسجل فى الفترة الحالية .	٢	٢	٢	٢
٧	إحلال مخزون غير مسجل ببضاعة مشحونة .	٢	٢	٢	٢
٨	المخزون لم يسجل بصافى القيمة البيعية القابلة للتحقق.	٢	٢	٢	٢
٩	نفقات إضافية محملة للمخزون.	٢	٢	٢	٢
١٠	بنود للمصروف حملت خطأ للمخزون.	٢	٢	٢	٢
١١	المخزون سجل فى الدفاتر ولم يستلم.	٢	٢	٢	٢
١٢	مشتريات الفترة الحالية على الحساب مسجلة فى الفترة التالية .	٣	٣	٢	١
١٣	المدفوعات على الحساب للفترة الثانية سجلت فى تلك الفترة .	٣	٣	٣	١

تابع جدول رقم (٢)

التصنيف على أساس « دورة العمليات » .

رقم الخطأ	الخطأ	التصنيفات على أساس			
		قبل التجربة	المديرون	العاملون	الطلاب
١٤	المشتريات على الحساب التى تتم فى الفترة التالية تسجل فى هذه الفترة .	٣	٣	٢	١
١٥	مصروفات التشغيل المستحقة، والمدفوعات التى اعتبرت تحت الحساب.	٣	٣	٣	٣
١٦	اسعار فواتير المشتريات أقل مما يجب	٣	٢	٢	٣
١٧	رسمله مصروفات التشغيل الخاصة بالمعدات والمبانى .	٣	٧	٧	٧
١٨	المدفوعات على الحساب المسجلة برغم عدم حدوثها .	٣	٣	٣	٥
١٩	الأجور المستحقة فى نهاية العام لم تسجل.	٤	٤	٤	٤
٢٠	عدم تسجيل معدلات الغياب.	٤	٤	٤	٤
٢١	عدم تسجيل مصروفات التقاعد (المعاش).	٤	٤	٤	٤
٢٢	الأجور المحتسبة أقل من الحقيقة .	٤	٤	٤	٣
٢٣	الأجور والمرتبات الإدارية خصصت خطأ للإنتاج .	٤	٢	٤	٧
٢٤	تسجيل أجور لعمال غير موجودين (أجور وهمية) .	٤	٤	٤	٤
٢٥	تسجيل مصروفات الفائدة المستحقة على الدين طويل الأجل الخاصة بالفترة الحالية على الفترة التالية .	٥	٥	٥	١

تابع جدول رقم (٢)

التصنيف على أساس « دورة العمليات » .

رقم الخطأ	الخطأ	التصنيفات على أساس			
		قبل التجربة	المديرون	العاملون	الطلاب
٢٦	عدم تسجيل دين البنك .	٥	٥	٥	٥
٢٧	استهلاك خصم السندات ومصروف الفائدة أقل مما يجب.	٥	٥	٥	٣
٢٨	حصة الدين طويلة الأجل غير مناسبة	٥	٥	٥	٧
٢٩	معالجة الإيجار الرأسمالى كإيجار تشغيلى .	٥	٧	٧	٧
٣٠	مدفوعات لسداد الدين العالم سجلت ولكن لم تحدث.	٥	٥	٥	٥
٣١	الفائدة المستحقة فى نهاية العام ومحسوبة بالزيادة .	٦	٦	٥	٣
٣٢	مبيعات الأوراق المالية المستثمرة سجلت تحت الحساب.	٦	٦	٦	٣
٣٣	الأوراق المالية القابلة للتسويق لاتظهر بالأدنى من التكلفة أو السوق.	٦	٦	٦	٦
٣٤	الاستثمارات طويلة الأجل تضمنت فى محفظة الأوراق المالية الحالية .	٦	٦	٦	٧
٣٥	تسجيل استثمارات فى أوراق مالية وهمية (صورية) .	٦	٦	٦	٦

جدول رقم (٣)

التصنيف على أساس « هدف المراجعة » .

رقم الخطأ	الخطأ	التصنيفات على أساس			
		قبل التجربة	المديرون	العاملون	الطلاب
١	مبيعات الفترة التالية ، والحسابات				
	المدينة/المسجلة فى الفترة الحالية .	١	١	١	١
٦	المخزون المستلم فى الفترة التالية ،				
	سجل فى الفترة الحالية .	١	١	١	١
١٢	مشتريات الفترة الحالية على الحساب،				
	سجلت فى الفترة التالية .	١	١	١	١
١٣	المدفوعات على الحساب للفترة التالية ،				
	سجلت فى تلك الفترة.	١	١	١	١
١٩	الأجور المستحقة فى نهاية العام لم				
	تسجل.	١	٦	٢	٥
٢٥	تسجيل مصاريف الفائدة المستحقة				
	على الدين طويل الأجل الخاصة				
	بالفترة الحالية على الفترة التالية.	١	١	١	١
٣١	الفائدة المستحق فى نهاية العام				
	محسوبة بالزيادة .	١	٦	٢	٢
٢	البضاعة المرتجعة بواسطة العملاء،				
	اعتبرت تحت الحساب.	٢	٢	٢	٢
٧	إحلال مخزون غير مسجل ببضاعة				
	مشحونة .	٢	٢	٢	٥
١٤	المشتريات على الحساب التى تتم فى				
	الفترة التالية تسجل فى هذه الفترة .	٢	٢	٢	٥

تابع جدول رقم (٣)

التصنيف على أساس « هدف المراجعة » .

رقم الخطأ	الخطأ	التصنيفات على أساس			
		قبل التجربة	المديرون	العاملون	الطلاب
١٥	مصروفات التشغيل المستحقة ، والمدفوعات اعتبرت تحت الحساب.	٢	٦	٢	٢
٢٠	عدم تسجيل معدلات الغياب.	٢	٦	٢	٥
٢١	عدم تسجيل مصروفات التقاعد (المعاش) .	٢	٦	٢	٥
٢٦	عدم تسجيل دين البنك	٢	٢	٢	٥
٣٢	مبيعات الأوراق المالية المستثمرة سجلت تحت الحساب.	٢	٢	٢	٢
٣	الديون المعدومه والمسموحات أقل مما يجب.	٣	٣	٢	٢
٨	المخزون لم يسجل بصافى القيمة البيعية القابلة للتحقق .	٣	٣	٣	٣
٩	وجود نفقات إضافية محملة للمخزون.	٣	٥	٤	٣
١٦	أسعار الفاتورة للمشتريات أقل مما يجب.	٣	٢	٢	٢
٢٢	الأجور المحتسبة أقل مما يجب.	٣	٦	٢	٢
٢٧	استهلاك خصم السندات ومصروفات الفائدة أقل مما يجب.	٣	٦	٢	٢
٣٣	الأوراق المالية القابلة للتسويق لاتظهر بالأدنى من التكلفة أو السوق.	٣	٣	٣	٣
٤	إيرادات أخرى سجلت كمبيعات.	٤	٤	٤	٤
١٠	بنود للمصروف حملت خطأ للمخزون.	٤	٥	٤	٤

تابع جدول رقم (٣)

التصنيف على أساس « هدف المراجعة » .

رقم الخطأ	الخطأ	التصنيفات على أساس			
		قبل التجربة	المديرون	العاملون	الطلاب
١٧	رسملة مصروفات التشغيل الخاصة بالمعدات والمبانى.	٤	٥	٤	٤
٢٣	الأجور والمرتبات الإدارية خصصت خطأ للإنتاج .	٤	٥	٤	٤
٢٨	حصة الدين طويل الأجل الحالى غير مناسبة .	٤	٤	٤	٤
٢٩	معالجة الأيجار الرأسمالى كايجار تشغيلى.	٤	٥	٤	٤
٣٤	الاستثمارات طويلة الأجل تضمنت فى محفظة الأوراق المالية الحالية .	٤	٤	٤	٤
٥	المبيعات للعملاء سجلت أكثر من مرة .	٥	٢	٥	٢
١١	المخزون سجل فى الدفاتر ولم يستلم.	٥	٢	٥	٥
١٨	المدفوعات على الحساب سجلت ولكن لم تحدث.	٥	٢	٥	٥
٢٤	تسجيل أجور لعمال غير موجودين (أجور وهمية) .	٥	٢	٦	٦
٣٠	مدفوعات لسداد الدين العام سجلت ولكن لم تحدث.	٥	٢	٥	٥
٣٥	تسجيل استثمارات فى أوراق مالية وهمية (صورية).	٥	٢	٦	٦

* انظر جدول رقم (١) لعناوين التصنيف والتى تتماثل مع الترقيم العددى لكل من تلك المجموعات.

تصنيفات المراجعين ذوى الخبرة مقارنة بغير ذوى الخبرة :

فى هذه الدراسة ينبغى تحديد ما إذا كان لدى المراجعين ذوى الخبرة هياكل معرفة أفضل تطورا بالنسبة لأخطاء المراجعين غير ذوى الخبرة . وقد كان سؤال البحث رقم ٣ بصفة خاصة كيف يتطور تصنيف المراجعين على أساس دورة العمليات ، وهدف المراجعة مع الخبرة ؟ وفيما يتعلق بتصنيفاتهم بواسطة دورة العمليات كانت التوقعات أن هيكل دورة العمليات للمراجعين ذوى الخبرة (أى المديرين والمساعدين) ستكون أفضل تطورا من هيكل الأفراد غير ذوى الخبرة من الطلاب. ويلاحظ أن تصنيفات المجموعات الثلاثة مقدمة فى جدول رقم (١) .

ومن خلال مقارنة هذه التصنيفات يتضح أن المساعدين لهم تصنيفات على أساس دورة العمليات تشابه تماماً المديرين بينما يعتبر تصنيف دورة العمليات للطلاب خليط من تصنيفات دورة العمليات وهدف المراجعة .

وبالإضافة إلى ماسبق يوضح جدول رقم (٢) كيف تم تصنيف الأخطاء بواسطة المساعدين والطلاب. وقد لوحظ أن تصنيف المساعدين مشابه إلى حد ما لمجموعة المديرين . ولكن عندما طلب من الطلاب أن يصنفوا على أساس دورة العمليات فإنهم صنفوا بعض الأخطاء على أساس دورة العمليات وبعضها على أساس هدف المراجعة وكان من الواضح أن الطلاب حاولوا التوفيق بين الكلمات المتشابه (مثلاً تجميع كل أخطاء مقررة أقل من الواقع ومسجلة أقل من الواقع أو كل أخطاء القائمة معاً) ، كما أنهم قاموا بجمع المبيعات معاً بغض النظر عما إذا كانت المبيعات من البضائع أو مبيعات من أوراق مالية .

ولتوفير مقياس كمى لهذا التحليل تم حساب الارتباطات بين المجموعات كما هو واضح فى جدول رقم (٤) ، حيث يشير العمود الأول (الجزء أ) فى هذا الجدول إلى أنه عند التصنيف على أساس دورة العمليات كان الارتباط بين مجموعة المديرين والمساعدين ٨٧ر ، وأن الارتباط بين مجموعة الطلاب والمديرين كان ٤٥ر فقط. كما أن هناك تشابه كبير بين مجموعة المساعدين ومجموعة المديرين أكثر من الارتباط مع مجموعة الطلاب ، وهذه النتيجة تتفق مع ما تم توقعه بأن دورة العمليات يتم تعلمها فى مرحلة مبكرة . وهذا يساير ما توصل إليه ليبى وفريدريك ١٩٩٠ بأن المديرين والمساعدين لديهم معرفة بتنظيم دورة العمليات أما الطلاب فليس لديهم هذه المعرفة .

جدول رقم (٤)

معامل الارتباط بين المصفوفات المتشابه

جزء أ : مقارنة مستويات الخبرة داخل كل أسلوب تصنيف.

	دورة العمليات	هدف المراجعة	تصنيف حر
المديرون مقارنة بالمساعدين	٨٧ر	٧٧ر	٧٣ر
المساعدون مقارنة بالطلاب	٤٥ر	٧٤ر	٧٤ر
المديرون مقارنة بالطلاب	٤٥ر	٦٣ر	٦٥ر

جزء ب : مقارنة بين أساليب التصنيف داخل كل مستوى خبرة .

	المديرون	المساعدون	الطلاب
الدورة مقارنة بالهدف	١٧ر	٠٨ر	٦٨ر
التصنيف الحر مقارنة بالهدف	٨٦ر	٧٣ر	٧٨ر
التصنيف الحر مقارنة بالدورة	٢٥ر	٤٠ر	٧١ر

التصنيفات على أساس هدف المراجعة :

بالنظر إلى هدف المراجعة كانت توقعات سؤال البحث رقم (٣) أن المديرين سيكون لديهم بعد هدف المراجعة بشكل أكثر تطوراً من معرفة الطلاب لهذا البعد. وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من المتوقع أن يكون بعد هدف المراجعة بالنسبة للمساعدين فى تطور مماثل للمديرين أو فى تطور بعد دورة العمليات بالنسبة للمساعدين أنفسهم . لأننا نفترض أن هذا البعد يتطور عندما يحصل الفرد على خبرة فى تخطيط المراجعة ، وهو أمر يكتسب أساساً فى مستوى المراجعة الأعلى.

وبفحص مجموعات المديرين والمساعدين والطلاب تبدو اختلافات هامة بين تلك المجموعات. وبالإضافة إلى ماتوضحه التصنيفات المذكورة بمعايير المراجعة ومراجع المراجعة فإنه يبدو واضحاً أن تصنيفات المديرين فى اختبارات المراجعة التى يخططونها ويؤدونها تكون أكثر وضوحاً من المساعدين والطلاب. فعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من أن لدى المديرين صنف أو فئة مستقلة لتسويات نهاية العام والتى تختبر بشكل مختلف عن الصفقات خلال العام ، فإن المساعدين والطلاب لم يكن لديهم مثل هذا الصنف. كما أن المديرين كان لديهم أصناف مستقلة لأخطاء التبويب فى داخل التقارير المالية مقارنة فيما بينها بشكل يوضح كيفية تحليلهم لتأثير وأهمية الأخطاء على كشف أخطاء القوائم المالية بينما قام المساعدون والطلاب بجمع كل أخطاء التبويب فى صنف واحد.

ويوجد هناك خلاف فى كتابات المحاسبة فيما يتعلق بتصنيفات العمليات غير الصحيحة التى لم تسجل مقارنة بالعمليات الصحيحة التى سجلت . فعلى

سبيل المثال فإن روبرتسون ١٩٩٠م قد صنف هذا المفاهيم بشكل منفصل[١]. أما كوكلى ولوبيك ١٩٨٥م فقد وضعوها معاً فى مجموعة واحدة كأخطاء تسجيل[٢]. وفى هذا البحث كانت تصنيفات المراجعين المساعدين تشبه كتب المحاسبة ، ذلك لأنهم ابتدعوا مجموعة مستقلة لأخطاء تسجيل العمليات الحقيقية والوهمية ، كما قاموا بفصل الصفقات الوهمية التى كانت مقصودة (أى الغش) بينما وضع المديرون نوعى أخطاء التسجيل معاً بشكل يشابه تماماً ما فعله وتوصل إليه كوكلى ولوبيك سنة ١٩٨٥ . وقد تكون تلك الاختلافات بين المديرين والمساعدين بسبب أن التصنيفات للمساعدين قد بنيت أساساً على كتابات المحاسبة . بينما تصنيفات المديرين ربما تعكس الحقيقة التى تقول أنه عند تخطيط اختبارات المراجعة فإن الاهتمام يتركز على اكتشاف أحدهم .

وعلى الجانب الآخر فإن تصنيفات الطلاب لاتعكس اختبارات المراجعة الفعلية أو معايير المراجعة أو الكتابات فى هذا المجال بقدر ما تعتمد على صياغة الأخطاء.

وبفحص الارتباطات بين مصفوفات هدف المراجعة للمجموعات المختلفة فى العمود الثانى من جدول ٤ الجزء أ فكلهما مرتبط بشكل كبير. فمجموعة المساعدين مرتبطة بمجموعة المديرين بدرجة ٧٧ر ومجموعة الطلاب مرتبطة مع مجموعة المديرين بدرجة ٦٣ر وعلى الرغم من أن مجموعة المساعدين أكثر ارتباطاً بمجموعة المديرين من مجموعة الطلاب، فإن مجموعة المساعدين مرتبطة بشكل كبير أيضاً مع مجموعة الطلاب ٧٤ر.

---

(1) Robertson , J. "Auditing ", Homewood, L: Irwin, 1990.

(2) Coakley, J., And J. Loebbecke, Op.Cit., pp.240-246.

الهيكل العميق مقارناً بالهيكل السطحى :

وبالعودة إلى سؤال البحث رقم (٤) عما إذا كانت تصنيفات المراجعين ذوى الخبرة مبنية على هيكل عميق بينما تصنيفات المراجعين غير ذوى الخبرة مبنية على هيكل سطحى . فقد كان من المتوقع أن المديرين سيصنفون بناء على الفهم العميق أو الهيكل المتأصل فى أخطاء القوائم المالية بينما الطلاب سيصنفون بناء على الهيكل السطحى أو توفيق الكلمات . ولم يكن واضحاً كيف سيصنف المساعدون على أساس هدف المراجعة باستثناء أنهم لن يكونوا مشابهين للمديرين بنفس الطريقة عندما صنفوا على أساس دورة العمليات.

ويقدم الصف الأول من الجدول رقم (٤) الجزء ب معاملات الارتباط التى تقارن التصنيفات على أساس دورة العمليات بتلك التى بنيت على أساس هدف المراجعة بالنسبة لكل مجموعة مستوى خبرة . وإذا كان الأفراد يصنفون بناء على فهم الأخطاء (الهيكل العميق) فإن مجموعة دورة العمليات بالنسبة لهم يجب أن تكون مختلفة عن مجموعة هدف المراجعة . كذلك فإن مجموعات المديرين والمساعدين وفقاً لهذين البعدين مختلفة جداً بدليل معاملات الارتباط المنخفضة لكل مجموعة دورة العمليات مع مجموعة هدف المراجعة (١٧ر ، ٠٨ر على الترتيب) . وقد كان مجموعة الطلاب بالنسبة لدورة العمليات وهدف المراجعة مرتبطة بشكل كبير ٦٨ر مما يدل على أنهم يؤدون كل من التصنيفين على نفس الأسس (هيكل سطحى) .

ولتوفير دليل إضافى على هيكل معرفتهم طلب من المساعدين والطلاب أيضاً أن يؤدوا مهمة التصنيف الحر. ويوضح الصفان الثانى والثالث من جدول رقم (٤) الجزء ب الارتباطات التى تقارن التصنيف الحر من التصنيفات على أساس دورة العمليات وهدف المراجعة بالنسبة لكل مجموعة مستوى خبرة.

وقد لوحظ أن مجموعة الطلاب للتصنيف الحر كان مرتبطاً بشكل كبير مع كل من تصنيفهم على أساس هدف المراجعة ٧٨ر وتصنيفهم على أساس دورة العمليات ٧١ر. وهذا دليل إضافى على أن الطلاب كانوا قادرين فقط على التصنيف على أساس بعد واحد (أى توفيق الكلمات) بغض النظر عما إذا كانت قد صدرت إليهم التعليمات بالتصنيف الحر أو التصنيف على أساس هدف المراجعة أو التصنيف على أساس دورة العمليات.

أى أن تصنيف المديريين الحر كان مرتبط بشكل كبير مع الهدف ٨٦ر . ولكن ليس بدورة العمليات ٢٥ر ، كما كان تصنيف المساعدين أكثر ارتباطاً مع الهدف ٧٣ر عن ارتباطه بالدورة ٤٠ر ، ولكن الاختلاف بين البعدين لم يكن كبيراً كما كان بالنسبة للمديرين. وبذلك فإن تصنيفات المساعدين تقع بين تصنيفات المديرين والطلاب وهو ما كان متوقع لأنه بعكس المديرين فإن المساعدين أدوا الكثير من أعمال المراجعة على أساس دورة العمليات أكثر من الأعمال التى قاموا بها على أساس هدف المراجعة .

الجزء الثالث : خلاصة البحث ونتائجه :

استعرض الباحث منهج تجريبى للمراجعين فى التعرف على أخطاء التقارير والقوائم المالية من خلال عدة مراحل من البحث العلمى. حيث حاول الباحث فى المرحلة الأولى أو الجزء الأول من البحث تناول الإطار والخلفية النظرية للدراسة من خلال ما اهتمت به المجامع المهنية من إصدارات توجب على مراجع الحسابات البحث عن الغش والأخطاء وآخرها الإصدار رقم ٥٣ من اللجنة المشكلة بواسطة SAS بالولايات المتحدة الأمريكية والذى بموجبه أصبح لزاماً على مراجع الحسابات ، ما يلى :-

١- أن يبذل العناية المهنية الواجبة فى التخطيط، والأداء ، وتقويم نتائج إجراءات المراجعة .

٢- أن يصمم اجراءاته المهنية بشكل يعمل على تحقيق التأكد المعقول بأن الأخطاء ستكتشف.

وقد اهتمت SAS فى الإصدار رقم ٥٣ بوثيقة استبيان يمكن أن تساعد المراجع فى تقييم خطر المراجعة والتعرف على المناطق التى يمكن أن تمثل مجال للمخالفات أو التزوير.

وقد خلص الباحث فى هذا الجزء بأنه يمكن الوصول إلى هيكل مناسب لاكتشاف وتصنيف الأخطاء من خلال الاستعانة بالمراجعين ذوى الخبرة للعمل تجريبياً بواسطة مايعرف بدورة العمليات و/أو هدف المراجعة واختبار ما إذا كانت هناك اختلافات مرتبطة بالخبرة فى تنظيم قواعد معرفة المراجعين ، وذلك بهدف اجراء مراجعة أفضل وإصدار حكم عن الأداء وتقديم توصية معززة بالدراسة لتطوير هياكل التصنيف بشكل عام.

وفى الجزء الثانى من البحث أجرى الباحث دراسة ميدانية من خلال توجيه الاهتمام إلى أربع أسئلة بحثية تم بنائها على الأبحاث والكتابات السابقة فى هذا المجال. وتلك الأسئلة هى :-

١- كيف ينظم المراجعون ذوى الخبرة أخطاء التقرير المالى عندما يطلب منهم تصنيفها بواسطة دورة العمليات وبواسطة هدف المراجعة ؟

٢- عندما لايحدد بعد تنظيمى ، هل من المرجح أن يصنف المراجعون ذوى الخبرة على أساس دورة العمليات أم هدف المراجعة .

٣- كيف تتطور تصنيفات المراجعين بواسطة دورة العمليات وهدف المراجعة مع الخبرة .

٤- هل تصنيفات المراجعين ذوى الخبرة مبنية على هيكل عميق بينما تصنيفات قليلى الخبرة مبنية على هيكل سطحى ؟

وقد تم الاستعانة فى الدراسة الميدانية بالمستويات التالية :- المراجعين ذوى الخبرة ، ومساعدو المراجعين ، والطلاب المهتمين بمهنة المراجعة .

وباستخدام أساليب جمع البيانات إحصائياً وتكوين المصفوفات اللازمة لتركيب البيانات بشكل مفيد ، وكذلك بناء معاملات الارتباط بين الحالات المتعددة التى تناولها الباحث أمكن التوصل إلى النتائج المنطقية التالية :

تشير النتائج إلى أن المديرين كانوا قادرين على تصنيف أخطاء القوائم المالية على أساس كل من دورة العمليات وهدف المراجعة . وكانت تصنيفاتهم على أساس دورة العمليات مشابهة تماماً للتصنيف قبل التجربة . وقد كان هناك بعض الاختلافات بين تصنيفات المديرين بواسطة هدف المراجعة ، وتلك الموجودة فى كتابات المراجعة . ويقترح الباحث أن هذه الاختلافات ناتجة عن

هيكل معرفة مديرى المراجعة ذوى الخبرة التى تجمع بين كل من الكتابات فى مجال المراجعة واجراءات تخطيط واختبارات المراجعة التى يقومون بها.

وفيما يتعلق بأثر الخبرة فقد كانت النتائج تشير إلى أن تصنيفات المساعدين بواسطة دورة العمليات كانت مشابهة لتصنيفات المديرين ، ولكن تصنيفاتهم على أساس هدف المراجعة كانت أقرب إلى معايير ومراجع المحاسبة ، ولم تتطور بنفس طريقة المديرين . وهذه النتيجة تتفق مع الكتابات فى علم النفس مثل (روش وآخرون ١٩٧٦) ، والتى تقترح أن الأفراد ذوى الخبرة تكون تصنيفاتهم أكثر دقة من تصنيفات الأفراد الأقل خبرة[١].

ويرى الباحث أنه نظراً لأن المراجعين المساعدين لهم خبرة أكثر فى المراجعة على أساس دورة العمليات أكثر من هدف المراجعة ، فإن بعد هدف المراجعة لايتطور مبكراً فى عملهم ، كذلك يبدو أنه نظراً لأن الطلاب ليس لديهم خبرة فى المراجعة سواء على أساس دورة العمليات أو هدف المراجعة ، فإنهم صنفوا الأخطاء على أساس الملامح السطحية . ولذلك فمن المرجح أن يكون هذا النوع من المعرفة مكتسباً أساساً من خلال الخبرة فى مجال المراجعة والتدريب المهنى. كما أن الاختلافات بين تصنيفات المديرين والمساعدين قد تكون نتيجة زيادة إحساس المديرين بأن هذه المجالات تحتوى على مخاطر مراجعة .

ويؤكد البحث على أن المديرين كانوا قادرين على تصنيف الأخطاء على أى من البعدين « دورة العمليات وهدف المراجعة » عندما طلب منهم ذلك .

---

(1) Rosch, E.C. Mervis, W. Gray, D. Johnsons, And P. Boyes-Braem, "Basic Objects In Natural Categories"Cognitive Psychology, 8, 1976, pp.382-439.

وهذا يدل على أن لديهم أبعاد متعددة فى هياكل معرفتهم واستنتج الباحث أنه عندما يؤدى المراجعون مهامهم يفترض أنهم سيعتمدون على البعد المرتبط بهذه المهام. ونظراً لأن المراجعين يقومون بالمراجعة خلال كل دورة عمليات بشكل مستقل فإن الإجراءات التى يؤدونها داخل الدورة ترتبط بتحديد ما إذا كانت أهداف المراجعة قد تحققت بالنسبة للدورة التى يتم مراجتها. لذلك يتوقع الباحث أن بعد هدف المراجعة سيصبح أكثر أهمية فى المستقبل لأن المراجعون يقضون وقتهم فى اختبارات الأهداف داخل الدورات. وقد يمثل ذلك البعد آفاق واعده لأبحاث مستقبلة .

ونتيجة لهذا البحث فإنه يمكن القول أن هياكل معرفة المديرين (المراجعين ذوى الخبرة) تسمح باختيار أكثر كفاءة وفاعلية لأهداف المراجعة المختلفة وأن كتابات المراجعة ينبغى أن تتغير لتتفق مع هياكل معرفة المراجعين ذوى الخبرة. ومن شأن ذلك تصميم برامج تدريبية تسهل عملية التعلم بالنسبة للمراجعين الأقل خبرة ، وبذلك تزيد من كفاءة التدريب. ويفتح ذلك المجال لأبحاث مستقبلية يمكن أن تثرى تدريس مقرارات المراجعة وبرامج التدريب للمراجعين المساعدين والمبتدئين.

مراجع البحث

(1) Alba, J., And J. Hutchinson, " Dimensions Of Consumer Expertise", Journal Of Conswmer Research 13., 1987 .

(2) Bedard, J., And M. Chi., " Expertise In Auditing", A Journal Of Practice And Theory, Supplement, 1993.

(3) Bonner, S., And N. Pennington", Cognitive Processes And Knowledge As Determinants Of Auditor Expertise", Journal Of Accounting Literature 10, 1991 .

(4) Chi, M., P. Feltovich, And R. Glaser, "Categorization And Representation Of Physics Problems By Experts And Novices", Cognitive Science 5, 1981 .

(5) Coackley, J., And J. Loebbecke, "The Expectation Of Accounting Errors In Medium-Zized Manufacturing Firms, Advances In Accounting 2, 1985 .

(6) Libby , R. And D. Frederick, " Experience And The Ability To Explain Audit Findings" , Journal Of Accounting Research 28, 1990.

(7) Robertson , J. "Auditing ", Homewood, L: Irwin, 1990.

(8) Rosch, E.C. Mervies, W. Gray, D. Johnson, And P. Boyes-Braem, "Basic Objects In Natural Categories"Cognitive Psychology, 8, 1976.

(9) SAS: The Auditor's Responsibility To Detect And Report Errors And Irregularities Effective Data And Applicability, Original Pronouncement No. 53, April 1988.

(10) Tubbs, R. " The Effect Of Experience On The Auditor's Organization and Amount Of Knowledge", The Accounting Review, 67, 1992.

ملحق البحث

استمارة تقويم الخطر

(العميـــــــل)

تاريخ المراجعة

التاريخ / راجعه　　التاريخ / أعده

تعليمات :

هذا الاستبيان ينبغى استكماله قبل بدء العمل الميدانى والغرض منه تدعيم وتقويم خطر المراجعة .

المعلومات / البيانات المطلوبة لاستكمال هذا الاستبيان تأتى من المضادر الآتية :

١- اجابات العميل على استفساراتنا.

٢- معلوماتنا عن الأحوال الاقتصادية العامة والصناعية .

٣- معلوماتنا عن العميل.

ينقسم هذا الاستبيان إلى قسمين كبيرين :

عوامل خارجية وعوامل داخلية فهو مصمم لكى تؤثر كل إجابة بنعم على التعرض للخطر بطريقة مناقضة .

ولكل إجابة بنعم يجب أن يرجع إليها فى ورقة العمل المناسبة وورقة العمل ينبغى أن تبين تقيمنا لأثر الحالة على الخطر سواء الأخطار أو المخالفات (التزوير) .

العوامل الخارجية :

الأحوال الاقتصادية والمالية العامة :	ورقة العمل / المرجع	نعم	لا
١- هل يوجد تجارة أو حواجز أخرى على العمل التجارى الدولى للعميل ؟			
٢- هل الأسواق المحلية للعميل عانت من البطالة المرتفعة ؟			
٣- هل عانت الأسواق المحلية للعميل من التضخم العالى؟			
٤- هل صدر تشريع يؤثر على العميل تأثيرا عكسيا ؟			
٥- هل معدلات الفائدة عالية بالنسبة لحاجة العميل من رأس المال ؟			
٦- هل تأثر العمل التجارى للعميل تأثرا عكسيا بواسطة المتغيرات فيما يأتى :			
أ- معدلات الفائدة .			
ب- معدلات البطالة .			
جـ- حجم النقود/ كمية النقود/ عرض النقود.			
د- معدلات استبدال العملة الأجنبية (سعر الصرف) .			
هـ- الأحوال العامة (الكساد - الركود - التضخم) .			

الظروف الاقتصادية والمالية للصناعة	ورقة العمل / المرجع	نعم	لا
١- هل منتجات الصناعة عرضة للتقادم السريع ؟			
٢- هل الصناعة منافس عال ؟			
٣- هل هناك عدد غير عادى من الافلاسات فى هذه الصناعة ؟			
٤- هل الدخل المقدر فى السنة ينحرف بطريقة ذات معنى عن الصناعة ؟			
٥- هل تجربة الصناعة مرت باضراب أو قلق عمالى ؟			
استخدامات ومستخدمو القوائم المالية :			
١- هل القوائم المالية تقدم إلى بنك العميل ؟			
٢- هل القوائم المالية تقدم إلى وكالات الائتمان؟			
٣- هل القوائم المالية تقدم إلى حاملى الأوراق المالية ؟			
٤- هل القوائم المالية تقدم إلى الموظفين بالرجوع إلى :			
أ- خطط مشاركة الأرباح .			

	ورقة العمل / المرجع	نعم	لا
ب- خطط المعاشات.			
جـ ترتيبات الأرباح (المكافآت) .			
د- ترتيبات التعويضات الأخرى.			
٦- هل القوائم المالية تستخدم فى المفاوضات الخاصة بالالتحاق بالعمل أو ترك العمل.			
٧- هل القوائم المالية تستخدم فى المفاوضات الخاصة بـ :			
أ- القروض .			
ب- تقييم السندات.			
جـ- المخزون.			
٨- هل هناك استخدامات أخرى أو مستخدمون آخرين لهذه القوائم المالية قد تؤثر على الخطر. إذا وجدت سجلها فى القائمة .			
العوامل الداخلية :			
١- هل هناك أى دلائل فى أن الإدارة ينقصها التكامل ؟			
٢- هل الإدارة ترغب فى مكاسب مناسبة بسبب الآتى :			
أ- الحاجة إلى مواجهة التنبؤات.			
ب- الحاجة إلى تدعيم سعر المخزون.			
جـ- وجود اتفاقيات مشاركة الإدارة فى الأرباح .			

	ورقة العمل / المرجع	نعم	لا
٣- هل الإدارة ترغب فى مكاسب منخفضة لتخفيض ضرائب الدخل ؟			
٤- هل الإدارة يسيطر عليها أحد أو بعض الأفراد؟			
٥- هل الإدارة تتمتع بسمعة سيئة فى الصناعة ؟			
٦- هل الإدارة تتمتع بشهرة القيام بمخاطر غير عادية أو غير ضرورية ؟			
٧- هل هناك تغيير كبير من وظائف الإدارة العليا ؟			
٨- هل هناك شخصيات إدارية أخرى تؤثر على المخاطر. إذا كان الأمر كذلك سجلها.			
تنظيم الشركة :			
١- هل الشركة ينقصها لجنة مراجعة الحسابات ؟			
٢- هل الشركة تفشل فى توثيق نظامها المحاسبى؟			
٣- هل الشركة تفشل فى استخدام المراجعين الداخليين ؟			
٤- هل المراجعين الداخليين - إذا وجدوا- لايقدموا إلى لجنة المراجعين تقاريرا أو إلى مستوى تنظيمى أعلى آخر من الشركة ؟			
٥- هل صاحب المنظمة أو المدير يسيطر عليه أحد؟			
٦- هل الشركة تفشل فى تدعيم متطلباتها الوظيفية؟			

٧- هل الشركة ينقصها مشروع محاسبة ومراقبات إدارية ؟	ورقة العمل / المرجع	نعم	لا
٨- هل الإدارة تفشل فى تزويد مراقبة الحسابات والمراقبة التنفيذية بالأدوات ؟			
٩- هل فشلت الإدارة في تصحيح نقط الضعف المادية فى نظام المراقبة الداخلية التى يمكن تصحيحها ؟			
٧- هل سجلات الشركة تنتج إلى درجة ذات معنى بواسطة نظم التشغيل الالكترونى E.D.P .			
١١- هل الشركة تفشل فى المحافظة على سجلات الجرد لـ :			
أ - قوائم الجرد.			
ب- الأصول طويلة الأجل.			
جـ-الاستثمارات.			
١٢-إذا كانت الشركة تحافظ على السجلات الدائمة، هل تقارنها من فترة إلى أخرى بالحسابات الموجودة ؟			
١٣-هل الإدارة تفشل فى أن تنقل إلى الموظفين أوامر الرقابة ؟			
١٤-هل تفشل الإدارة فى المحافظة على كتيبات السياسات والاجراءات :			
١٥-هل هناك تغيير كبير فى موظفى الحسابات والتمويل.			

	ورقة العمل / المرجع	نعم	لا
١٦- هل غير العميل حديث مراجعى الحسابات أو الوكلاء ؟			
١٧- هل هناك علاقة عدائية بين الموظفين والإدارة ؟			
١٨- هل أعاد العميل تنظيم الشركة قريباً			
الحالة المالية للشركة :			
١- هل تملك الشركة رأس مال عامل غير كاف ؟			
٢- هل تملك الشركة خطوط ائتمان غير كافية ؟			
٣- هل تعتمد الشركة على عملاء قليلين نسبيا ؟			
٤- هل تعتمد الشركة على موردين قليلين نسبيا ؟			
٥- هل يوجد انتهاكات لاتفاقيات الديون ؟			
٦- هل مرت الشركة بتجربة فترة خسائر ؟			
٧- هل تستعمل الشركة التزامات قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل ؟			
٨- هل الشركة لديها طاقة انتاجية زائدة ؟			
٩- هل الشركة لديها تكاليف ثابتة كبيرة ؟			
١٠- هل مرت الشركة بتجربة توسع سريع ؟			
١١- هل الشركة لديها عقود عمل طويلة ؟			
١٢- هل الشركة لديها التزامات طارئة ؟			
١٣- هل الشركة هى المدعى عليها فى دعوى هامة ؟			
١٤- هل توجد مشاكل تقويم كبيرة مثل : - مخصص الديون المشكوك فيها . - المخزون. - الاستثمارات . - عقود التشييد طويلة الأجل.			

١٥- هل العميل مر بتجربة خسائر فادحة من الاستثمارات أو المشروعات المشتركة ؟	ورقة العمل / المرجع	نعم	لا
طبيعة الصفقات (العمليات / المعاملات) :			
١- هل تشارك الشركة فى عدد هام من المشتريات أو المبيعات عن طريق الشحن ؟			
٢- هل تشارك الشركة فى عمليات تجارية نقدية ؟			
٣- هل تشارك الرشكة فى عمليات تجارية مشتركة ؟			
٤- هل تشارك الشركة فى عمليات تجارية هامة غير عادية خلال العام أو قرب نهاية العام ؟			
٥- هل هناك أى أسئلة عن توقيت اكتساب الدخل؟			